ISSN: 2437-0827
DOI:5424/IJO/21547

مجلة دراســات في علم اجتماع المنظمات
مجلد: 01 عدد: 13 2019

التصنيع والمؤسسة الصناعية العمومية
قراءة سوسيو–تاريخية وحوصلة تقييمية للتجربة التصنيعية في الجزائر

The Industrialization and the Public Industrial Company; A socio-historical reading and an evaluation link on the industrial experience in Algeria.

بودراع فوزي: طالب دكتوراه، جامعة وهران 2 – محمد بن أحمد، **fouzi20@hotmail.fr**

تاريخ الإستقبال: 2019/02/15 **تاريخ القبول: 2019/07/04**

الملخص:

يهدف هذا المقال إعطاء قراءة سوسيو– تاريخية وحوصلة تقييمية للتجربة الصناعية في الجزائر خاصة ابتداءً من سنوات السبعينات، التي عرفت حدث تاريخي في تاريخ الجزائر الحديثة، وهو تأميم المحروقات في 24 فيفري 1971، الذي ساعد على تراكم الرأسمال الضروري لدخول الجزائر في عملية موسعة للإستثمار الصناعي.

تمثل عملية التصنيع خيار إستراتيجي للدول الإفريقية، وخاصة الجزائر لما تملكه من مقومات كبرى، فهي تبقى الطريق المفروض عليها لتحقيق الحداثة والتنمية السوسيو– إقتصادية، واللحاق بركب الدول الصناعية الكبرى؛ إلا أن المجهودات الجبارة والمكلفة التي بذلت في هذه العملية لم تجعل من الجزائر بلد صناعي، فالسياسات والمشاريع المنجزة في هذا الصدد لم تحقق هذا الطموح من طرف السلطة السياسية في تحقيق هذا الهدف.

الكلمات المفتاحية: التصنيع، المؤسسة الصناعية العمومية، التسيير الإشتراكي للمؤسسات، الإصلاحات الإقتصادية.

Abstract.

The objective of this article is to give a socio-historical reading and evaluation link on the industrial experience in Algeria in particular in the seventies, which constitutes a historical event in the history of modern Algeria, namely the nationalization of hydrocarbons on February 24, 1971, which allowed accumulating the necessary capital for a vast industrial investment.

The industrialization remains a leitmotif for Africa and Algeria in particular, since it is presented as the necessary way to achieve modernity and socio-economic development and to catch up with the major industrialized countries. The report, not very bright, is that efforts made in recent decades have not made Algeria an industrialized country. Policies and projects developed in this direction have not been lacking.

Key words: the industrialization, the public industrial company, socialist management of companies, the economic reforms.

مقدمة:

لقد ظهر التصنيع l'industrialisation في أوربا الغربية مع نهاية القرن التاسع عشر، كقفزة نوعية في تاريخ الحياة البشرية، حيث أحدثت الثورة الصناعية إنتقال وتحول كبير في تاريخ هذه المجتمعات، وظهورها كقوة صناعية منتجة بارزة، إبتداءا من إنجلترا مع نهاية القرن الثامن عشر، ثم إمتدت لتعم بعد ذلك معظم أنحاء الدول الأوروبية الأخرى، والتي كان من أهم مميزاتها إنتشار الإنتاج الآلي الموسع.

إلا أنه إذا كانت هذه العملية بمعنى التصنيع، تمثل تحول كبير في تاريخ هذه المجتمعات نحو النمو والحداثة la modernité، فإنها في نفس الوقت كانت بداية لمرحلة من الإستغلال والمعاناة لجزء كبير من المجتمعات البشرية الأخرى، بسبب النهب المنظم الذي تعرضت له الكثير من بلدان العالم من قبل هذه الدول الصناعية أنذاك، لتغذية هذه الثورة الصناعية، نتيجة الطلب المتزايد للمواد الأولية التي تتمركز جلها خاصة في الدول الإفريقية والآسيوية.

هذه المجتمعات التي وجدت نفسها في مواجهة تحد مزدوج، الأول سياسي عن طريق استرجاع السيادة الوطنية وتحقيق الإستقلال الذاتي، أما الثاني فهو اقتصادي للخروج من التخلف، والخضوع الكلي في مقابل هذه الدول الصناعية، بحيث يعتبر القطاع الصناعي الكولونيالي لمعظم هذه الدول كمكمل للإنتاج الغربي، والذي يصب فقط في صالح ورفاهية المجتمعات الغربية.

كل هذه العوامل أدت إلى تشكل أشكال من المقاومة، أو ما يعرف بالحركات التحررية من طرف هذه الدول، تكللت هذه المجهودات في الأخير إلى تحقيق الإستقلال الذاتي واسترجاع السيادة الوطنية.

بالتأكيد، الجزائر جزء من هذه الدول، بعد 132 سنة من الإحتلال الفرنسي، خرجت البلد بأعباء ثقيلة، إقتصاد تابع للشركات الفرنسية والأجنبية، ونسيج إجتماعي هش يكاد يفتقر لأبسط ضروريات الحياة.

أمام هذا الوضع، وحالة الدولة والمجتمع الجزائري مع الستينات، وخاصة تفكك النسيج الإقتصادي والإجتماعي، تم طرح عملية التصنيع كخيار إستراتيجي فرض نفسه أمام أصحاب القرار أنذاك، عبر تبني النموذج الغربي لكن بإديولوجية مغايرة، كإحدى المحركات الرئيسية للنشاط الإقتصادي من جهة، وواحد من المحفزات القوية للتنمية السوسيو– ثقافية.

لذلك عمدت الدولة على وضع هياكل عمومية وإدارية للإنطلاق في عملية التصنيع، لعل أبرزها المؤسسة الصناعية العمومية l'entreprise publique industrielle، معولة عليها أن تلعب دروا مهما في تحقيق التنمية الإقتصادية، بالإضافة إلى تثقيف الأفراد والمجتمع ككل، عن طريق تلقينهم ثقافة صناعية جديدة لتحل مكان القيم الثقافية السائدة في بيئتهم الإجتماعية التي يغلب عليها الطابع الريفي التقليدي.

لذلك سنحاول في إعطاء نظرة حول إستراتيجية التصنيع المطبقة من طرف الدولة الجزائرية، للخروج بحوصلة تقييمية لهذا المشروع التنموي؛ ثم الحديث عن مظهر رئيسي من مظاهر هذه العملية وهي المؤسسة الصناعية العمومية، التي نستطيع أن نطلق عليها إنعكاس للثقافة الإشتراكية التي تبنتها الدولة الجزائرية، هل نجحت في تعميمها على مستوى المجتمع ككل، وكذلك تحقيق الرفاهية المنشودة للمجتع أفراد وجماعات.

1. التصنيع خيار إستراتيجي لدول العالم الثالث:

إن ظهور الثورة الصناعية la révolution industrielle في أوروبا الغربية مع نهاية القرن 19، أدت إلى تشكل ملامح العالم الجديد، الذي يقسم المجتمعات الإنسانية إلى قسمين لا ثالث لهما، متقدمة عصرية، و متخلفة تقليدية، هذه الأخيرة التي تعبر عن دول العالم الثالث إفريقيا بالخصوص، وجدت نفسها بعد سنوات قليلة من الإستقلال السياسي في مواجهة إشكالية معقدة، وهي كيفية الخروج من هذه الوضعية و اللحاق بركب هذه الدول المتطورة، خاصة بعد النمو الديموغرافي المتزايد لهذه المجتمعات، الذي يتطلب بشكل سريع الإجابة للمتطلبات و الحاجيات العصرية المتنامية لهذه المجتمعات، للخروج من التخلف.

في هذا السياق تم طرح التصنيع أمام هذه الدول[1] بما فيها الجزائر، كفرضية للإجابة على هذه الإشكالية، مفادها أن التصنيع هو المحرك الأساسي لعملية التنمية و المرادف لها، و أنه هناك رابط بين التخلف و التخلف الصناعي.

حيث يشير العديد من الباحثين إلى أن التصنيع يشكل القاعدة المركزية من أجل تحقيق مشروع يهدف على المدى البعيد تحقيق التنمية بشقيها السوسيو ثقافي والإقتصادي، ونقل هذه الدول من هياكل إقتصادية وإجتماعية تكون شبه منعدمة، بالإضافة للتبعية للخارج، التي كان ينظر إليها من طرف هذه الدول الحديثة الإستقلال كإستمرارية للإحتلال، إلى دول تعتمد على قدراتها الذاتية.

فهذه الدول إرتكزت في فرضيتها المشار إليها سابقا، على النظرة إلى العالم، أساسها نوع من التطورية التفائلية التي لخصها جمال غريد[2] في ثلاث نقاط:

- تتوزع المجتمعات البشرية بصفة متفاوتة على سلم التطور، الذي تحتل أعلاه المجتمعات الصناعية المتقدمة.
- لا يوجد سوى طريق واحد لإجتياز مختلف مراحل هذا التطور، الطريق الأوربي، ولا توجد سوى طريق واحدة لتحقيق ذلك: عملية التصنيع؛ ونضيف هنا كإضافة، وهي الأخذ بعين الإعتبار الظروف الإقتصادية والإجتماعية والنظام السياسي والإقتصادي المختار (الإشتراكية).
- يجب ويكفي للإنتقال من المجتمع التقليدي إلى المجتمع العقلاني إعادة تاريخ المجتمعات ولكن بصفة سريعة.

إستندت هذه الدول في سياساتها التصنيعية على المقاربة الماركسية، التي لقت أكثر قبولا من طرف من أصحاب القرار والنخب الفكرية لهذه الدول، أن التخلف لا يمكن محاربته إلى من خلال الإشتراكية، والإستقلال الإقتصادي، وأن التخلف هو نتاج للتبادل غير العادل الذي يقوم على نظام من العلاقات الإقتصادية العالمية، التي تكون فيه الهيمنة للدول الصناعية الرأسمالية، والتبعية الإقتصادية والخارجية للدول غير المصنعة.

2. التجربة الجزائرية في عملية الصنيع.

1. الجزائر المستقلة.

إن التحدث عن التجربة الجزائرية في عملية التصنيع، يقودنا في المقام الأول وبشكل مختصر التحدث عن السياق التاريخي للحالة السوسيو–إقتصادية للجزائر المستقلة، وكذلك إلقاء الضوء على الإستراتيجية الإستعمارية التي عملت جاهدة في دفع عجلة التخلف للمجتمع الجزائري.

أثناء الحقبة الإستعمارية، نستطيع القول وبكل بساطة أن إقتصاد الجزائر تميز بالإستغلال المكثف للثروات الباطنية، وغير الباطنية، لتصديرها وإستعمالها في تغذية الثورة الصناعية المتنامية في أوربا بشكل عام، وفرنسا بشكل خاص؛ الممتلكات الطبيعية وقوة العمل الجزائرية سواء داخل الجزائر أو المهاجرة، كانت موجهة وبشكل حصري في فائدة ومصالح الدولة الفرنسية.

حتى أن هذه الحالة المزرية للمجتمع الجزائري، دفعت بالحكومة الفرنسية في السنوات الأخيرة من الإستعمار، بطرح مخطط قسنطينة[3] كمخطط للتنمية الإقتصادية و الإجتماعية 1963/1959 ، يهدف هذا المخطط لتثمين مجموع موارد و ثروات الدولة الجزائرية، وصبها في صالح التنمية المحلية للمجتمع الجزائري، عن طريق تسطير مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها كالآتي:

- بناء 200000 وحدة سكنية، يسمح هذا بإسكان مليون شخص.
- إعادة توزيع 250000 هكتار من الأراضي الفلاحية على الجزائريين.
- خلق 400000 منصب شغل في المجال الصناعي.
- توفير التعليم لكل الأطفال الجزائريين البالغين سن التمدرس.

أراد الإستعمار من خلال طرح هذا المخطط أمام المجتمع الجزائري، إلى إضعاف الحركة التحررية وحزب جبهة التحرير، بالإضافة إلى التغطية على النهب الممنهج للثروات الوطنية؛ إلا أن هذا المخطط لم يتحقق نتيجة تزايد حدة الثورة التحريرية، ورغبة المجتمع الجزائري في الإستقلال وتحقيق السيادة الوطنية.

تعتبر السنوات الأولى من الإستقلال صعبة بالنسبة للجزائر المستقلة حديثا، نتيجة عدة عوامل موضوعية خلفها الإستعمار وراءه، كسياسة الأرض المحروقة، و الهجرة المكثفة و بشكل كبير للتأطير الكولونيالي للقطاعين الزراعي و الصناعي، فقد عرف الإنتاج الزراعي منذ 1959 تراجع كبير نتيجة تهجير الفئات الريفية، و هدم قراهم، أما المؤسسات الصناعية فكلها كانت ذا طابع حرفي، لا يرقى إلى مؤسسات صناعية كبرى مثل ما هو موجود في الدول الأوربية، يصب أغلبه في الصناعات التحويلية للمنتوجات الفلاحية، التي تغطي فقط حاجيات السوق المحلية لفئة المعمرين الفرنسيين.

كل هذه العوامل جعل هذا الإرث الكولونيالي المتواضع لا يتجاوب مع الحاجيات السوسيو – إقتصادية للبلد والمجتمع الجزائري.

للخروج من هذه الوضعية، تم طرح التصنيع كما أشرنا سابقا من طرف السلطة السياسية، كفرضية للخروج من التخلف sous-développement، عن طريق خيار تبني إستراتيجية تنموية تضع عملية التصنيع في قلب إهتمام الدولة الجزائرية، عن طريق بناء قدرات إنتاجية ذاتية، و وضع على المدى البعيد جهاز إنتاجي عصري un appareil productif moderne، يهدف إلى الإجابة على المتطلبات المتنامية للفئات الإجتماعية المختلفة، كتوفير مناصب الشغل مثلا، الذي يعتبر الحاجة الإجتماعية الأولى التي يجب توفيرها لأفراد المجتمع الجزائري، للتحسين من مكانتهم الإجتماعية و المهنية، و تحقيق الرفاهية الفردية و الجماعية.

بطبيعة الحال، فإن التصنيع لم يبق مجرد نظرة أو فرضية، فقد شرعت الدولة الجزائرية في الدخول في برنامج طموح للتنمية، عن طريق وضع مجموعة من الإجراءات والعمليات، التي يمكن أن نحصرها في أربعة محاور كبرى:

– الإسترجاع التدريجي للموارد الباطنية خاصة المحروقات، لهدف جعل هذا القطاع مصدر لتراكم رأس المال، وعامل للتحفيز الإقتصادي و الصناعي.

– تبني إستراتيجية تنموية و سياسة تصنيعية تتلائم مع الظروف الإقتصادية و الإجتماعية، و القدرات التي تملكها الدولة الجزائرية (نظرية الصناعات التصنيعية).

– تبني مقاربة إيديولوجية تعرف توجه المشروع التصنيعي (النظام الإشتراكي).

– دور الدولة l'Etat المالكة لوسائل الإنتاج في عملية التنمية.

سنحاول التطرق إلى كل محور على حدى، لفهم التجربة الجزائرية في عملية التصنيع و التنمية، و الإجابة على تساؤل رئيسي، و هو هل نجحت هذه العوامل الأربعة مجتمعة في تحقيق التطور و عصرنة المجتمع الجزائري، مثله مثل المجتمعات الأوربية.

2. قطاع المحروقات والتصنيع:

إرتبط مشروع التصنيع في الجزائر بقطاع المحروقات كمحرك للتنمية بشقيها الإقتصادي و الإجتماعي، حيث عملت الجزائر في المقام الأول على إسترجاع و بشكل تدريجي منذ سنوات الإستقلال قطاع المحروقات ، كأولوية من أيدي و وصاية الشركات الفرنسية والأجنبية، من خلال جملة من الإجراءات و السياسات، بغية التحكم الفعلي و المستقل في هذا القطاع الحساس، بحيث كانت الجزائر في البداية لا تملك و تراقب إلا 5 % من البحث، 10 % من الإنتاج، 9 % من النقل، 10 % من تكرير البترول[4] ، في حين أن النسب المتبقية كلها في يد الشركات الأجنبية و الفرنسية.

من بين السياسات المهمة التي قامت بها الدولة الجزائرية بعد سلسلة من المفاوضات بينها و بين الشركات الفرنسية حول قطاع المحروقات، سياسة التأميمات une politique de nationalisation، التي أدت في الأخير إلى فرض السيادة الوطنية على هذا القطاع الحيوي في الإقتصاد الجزائري، من خلال القانون الأساسي للمحروقات الموقع في 12 أفريل 1971 ، يتعلق بالتحكم الكامل للجزائر على ثرواتها البترولية و الغازية، مما سمح لها أن تكون نموذج لدول العالم الثالث في مجهوداتها للتحرر الإقتصادي l'indépendance économique إلى جانب التحرر السياسي.

إلا أن عملية التأميم و الإعتماد على مداخيل المحروقات لا يعتبر شرط كاف للتنمية و التطور، فوضعية الكثير من دول العالم الثالث المنتجة للبترول، ليبيا[5] على سبيل المثال، بينت أن تصدير المحروقات بشكلها الخام، لا يقود إلا للتبعية الإقتصادية la dépendance économique نحو دول الخارج و المستوردة للبترول، بمعنى أنها مرتبطة بمؤشرات أسعار البترول و الطلب، و كذلك إعادة إستعمال مداخيل البترول في إستيراد المواد الإستهلاكية من هذه الدول الصناعية المنتجة؛ و هو الأمر الذي يبقي هذه الدول في دائرة التخلف، لذلك نجد دائما يطرح هذا التساؤل المهم و المتكرر بشكل دائم، و هو هل الإعتماد على المحروقات و الثروات الباطنية يساعد في التنمية المحلية؟.

فالسياسة الجزائرية البترولية، رفضت هذا الموقف، وإختارت القيام بإسترجاع قطاع المحروقات، وإدماجه في مشروع تنموي عن طريق إستغلال عائدات المحروقات في بناء قاعدة صناعية قوية من خلال إستراتيجيات التصنيع، بهدف الخروج من التخلف والتبعية الإقتصادية.

إذن فمكانة قطاع المحروقات تتمثل في مساهمته في تراكم الرأسمال الضروري والكافي من خلال عائدات البترول والغاز، وهذا ما أشار إليه المخطط الرباعي الثاني 1977/1974 أن إقتصاد المحروقات يعتبر كمصدر لتراكم رأسمال للتنمية.

فعملية تراكم رأسمال الضروري للإنطلاق في عملية التصنيع تتجلى في أمرين:

- يشكل قطاع المحروقات دخل دائم من خلال تصديره كمادة خام نحو الدول الخارجية.
- إرتباط القطاعات الصناعية الأخرى به، من حيث أنه مصدر للطاقة، ومادة أولية، وكذلك الإنفاق على المشاريع والإستثمارات الأخرى.

3. نظرية الصناعات التصنيعية:

لقد إستندت الدولة الجزائرية في مقاربتها التنموية، على التحاليل الإقتصادية المستوحاة عن المدرسة التطورية أو التنموية développementeniste ، من خلال الأخذ بآراء و نصائح العالم الفرنسي [6] Gerard Destanne de Bernis، الذي بدوره أخذ من آراء و أعمال عالم إقتصادي آخر François Perroux [7]، حيث إنطلق منها كركيزة وضع من خلالها نموذجا يتماشى مع طموحات الدولة الجزائرية، للقضاء على التخلف الإقتصادي والإجتماعي، وتصحيح الإختلالات والآثار التي خلفها الإستعمار؛ يقول: "أن التصنيع مطالب كأداة لإلغاء التبعية الإقتصادية التي إستمرت بعد الإستقلال السياسي".

تقوم الفكرة التي جاء بها على إعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة، لأنها حسب رأيه وحدها الكفيلة بتزويد القطاعات الصناعية الأخرى بالمعدات الضرورية، التي تسمح بزيادة إنتاجية العمل وهو ما يطلق عليها بالصناعات التصنيعية l'industrialisation industrialisantes. يهدف من خلال هذه الإستراتيجية إلى خلق وظيفة أساسية، وهي الإندماج مابين القطاعات الصناعية L'intégration interindustrielle ou intersectorielle، الأمر الذي يسمح بالتبعية المتبادلة الداخلية ما بين القطاعات الصناعية، والتخفيف من روابط التبعية للخارج؛ وخلق ما يسميه بـ " هيكل صناعي منسجم ". الذي لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال ما نستطيع تسميته بالصناعات التصنيعية، هذه الأخيرة تفرض الترابط بين القطاعات الصناعية المختلفة؛ فهو يرى أن الجزائر تملك كل المقومات الضرورية لبناء قدرات إنتاجية، تقضي على التبعية الإقتصادية للدول المصنعة وتحقيق الإستقلال الإقتصادي عن طريق تحقيق ثلاث أهداف رئيسية:

- إلغاء إستيراد المعدات الصناعية بشكل كبير، وإنتاجها محليا.
- التبادل الداخلي ما بين الصناعات من حيث البيع والشراء، بفضل الصناعات التصنيعية.
- حتى القطاع الزراعي هو مرتبط بالصناعات التصنيعية، عن طريق عصرنة الزراعة، بتزويده بالمعدات الضرورية والكيميائية، لتقوية الإستقلال الغذائي، والتقليل كذلك من التبعية الغذائية للدول المتقدمة.

ما يعاب على هذه النظرية من وجهة نظرنا أنها كانت ذات رؤية إقتصادية بحتة، فهي ركزت على ما تملكه الدولة الجزائرية من قدرات مادية وثروات باطنية، في حين أهملت أهم جانب في العملية التصنيعية وهو العنصر البشري، و ما يتمتع به من خصائص إجتماعية وثقافية وقدرتها على الإندماج مع هذا المشروع المجتمعي الكبير، وهذه إحدى الأسباب الجوهرية والمحورية في فشل المشروع التصنيعي بالجزائر، وهذا ما سنتحدث عنه في الصفحات اللاحقة، بحيث تشير كل التوجهات أن المورد البشري أصبح هو المورد الأساسي في أي تنمية تنتهجها أي دولة للوصول إلى مصاف الدول المتقدمة.

4. الأسس السياسية والإيديولوجية لسياسة التصنيع:

يقوم النموذج التنموي الذي تبنته الدولة الجزائرية في سياستها التصنيعية على الرغبة في القطيعة مع الرأسمالية الإستعمارية le capitalisme coloniale، التي تميز بها الإقتصاد الجزائري أثناء الحقبة الكولونيالية، والذي كان يصب في صالح الرأسمال الفرنسي الخارجي، فهي كانت تنظر إليه كباقي الدول الإفريقية الحديثة الإستقلال، كنظام عبودي يكرس للتبعية السياسية والإقتصادية، هذه الأخيرة التي تشكل إحدى العوامل المهمة لتخلف دول العالم الثالث.

حسب المقاربة الماركسية، أن التخلف هو نتاج تبادل غير عادل في نظام العلاقات الإقتصادية العالمية، المفروضة من طرف الدول الرأسمالية بعد ثورتهم الصناعية، وهي النظرية التي لاقت أكثر قبولا من طرف الدول الإفريقية، والجزائر بالخصوص، التي نرى أنها هي الدولة الأكثر تمثيلا لهذه المقاربة الفكرية، ومثال عملي يقتدى به من طرف الدول الإفريقية الفتية. فالسياسة التصنيعية في الجزائر تضع و بشكل واضح النهج الإشتراكي le socialisme كخيار رئيسي للتنمية، وهذا ما تصرح به جل المواثيق الوطنية، وكل هذا إستنادا على مجموعة من الأسباب التي قادت الدولة الجزائرية نحو التوجه لرفض النهج الرأسمالي كمشروع تنموي، من بينها تشكل طبقات إجتماعية des classes sociales متفاوتة، يتم فيها توزيع الثروة بشكل غير عادل، وتكرس لإستغلال الإنسان للإنسان؛ وهذا ما نلمسه حتى في السياسة الخارجية التي تقوم على ثلاث مبادئ: الكفاح ضد الإمبريالية الإستعمارية، دعم الحركات التحررية، التعاون الدولي مع دول العالم الثالث والقوى الإشتراكية البارزة في أوربا الشرقية.

فالنهج الإشتراكي هو الوحيد الذي يسمح بتجنب هذه التناقضات، عن طريق تمركز كل الموارد وتجنيدها في تحقيق أهداف التنمية، التي تعمل على إرضاء الحاجيات الإجتماعية والإقتصادية للكتل الجماهيرية الكادحة في الجزائر وبشكل عادل. إحدى العناصر الهامة في هذه السياسة، هو تدخل **الدولة** بشكل مباشر في عملية التنمية، فهي من تتحمل مسؤولية الإستثمار الصناعي في إطار القطاع العام le secteur public ou étatique، عكس الرأسمالية التي تقوم على الطبقة البرجوازية الصناعية la classe bourgeoisie industrielle المالكة لوسائل الإنتاج.

فالقطاع العام حسب الرؤية السياسية يلعب دور المحرك في عملية التصنيع، عن طريق الإحتكار التام لكل الصناعات المختلفة، وتهميش القطاع الخاص الذي هو وجه من أوجه الرأسمالية؛ بهدف الوصول إلى تحقيق " الثورة الصناعية الإشتراكية "، التي يتم تعريفها من طرف السلطة السياسية في الميثاق الوطني:" بأنها تعمل على إدخال تحولات جذرية وعميقة في الهياكل الإقتصادية للبلد، للمرور من إقتصاد تقليدي يقوم أساسا على القطاع الفلاحي النشاطات الفلاحية، إلى إقتصاد عصري، أين الترابط و التكامل بين النشاطات الإنتاجية، التي تتميز بتعزيز التبادلات بين عناصر القطاع الواحد، وبين القطاعات الصناعية المختلفة، تضمن تنمية شاملة ومتناغمة، عن طريق بسط مناهج صناعية لكل قطاعات الإنتاج " la charte national .

فالقطاع العام الصناعي هو وحده الكفيل بتحقيق أهداف الثورة الصناعية الإشتراكية، عن طريق وضع هياكل قاعدية للإشتراكية، التي تفرض خلق صناعة متطورة ومتنوعة تضم كل القطاعات، تسمح بتراكم رأس المال والتطور الإقتصادي، بالإضافة إلى تمتين الإستقلال الوطني وتقوية الإشتراكية وإزدهارها في البلد، والتخلص من التبعية الخارجية.

فالدولة كأداة لتحقيق و نجاح مشروع التنمية الإقتصادية و الإجتماعية، عليها أن تقوم بثلاث وظائف رئيسية[8] بالإعتماد على المؤسسة الصناعية:

– وظيفة إقتصادية: بمعنى الدولة كمقاول كبير un grand entrepreneur لقيادة إقتصاد وطني حديث.

– وظيفة إجتماعية: دولة الرفاهية l'état providence من خلال تبني سياسة إجتماعية في صالح الكتل الجماهيرية للرفع من المستوى المعيشي عن طريق توفير مناصب الشغل لكل الفئات الإجتماعية، القضاء على الأمية، تحسين السكن والحالة الصحية، وتحرير المرأة.

– وظيفة ثقافية: عن طريق تنشئة الفرد والمجتمع على الثقافة الإشراكية.

3. نحو قاعدة صناعية ضخمة أساسها المبادئ الثقافية الكبرى للإشتراكية:

لجأت الجزائر في هذه المرحلة إلى تطبيق سياسة تنموية جديدة شاملة، ترتكز في قاعدتها على الريع البترولي، الذي يعتبر المحرك الأساسي لتمويل برامج التنمية الإقتصادية و الإجتماعية، ففي سنة 1966 عرفت الجزائر تأميم عدد من المؤسسات التي كانت تحت الوصاية الفرنسية، بينما بقيت أهم الثروات الباطنية من بترول و غاز تحت مراقبة الشركات الأجنبية، و التي كانت هي المستفيدة الوحيدة منها.

في سنة 1970 عملت مؤسسة سوناطراك على تأميم كل هذه الثروات التي كانت تحت وصاية الشركات غير الفرنسية، ليتم وبشكل نهائي التأميم الكامل لهذه الثروات من طرف الدولة الجزائرية سنة 1971، والإشراف المباشر على الصناعات البترولية، و ذلك من أجل تراكم الرأسمال الضروري و المساعد على تطبيق الإستثمار الموسع في المشروع التنموي القائم على سياسة التصنيع.

فتاريخ 1971 يعبر عن حدث تاريخي لجملة من القرارات المتعلقة بإسترجاع القطاعات الهامة للإنتاج الوطني في إطار سياسة تحقيق الإستقلال الإقتصادي إلى جانب الإستقلال السياسي، و كذلك صدور الميثاق الوطني و قانون التسيير الإشتراكي للمؤسسات GSE في 1971/11/16، كل هذا أسس لإنطلاق مرحلة جديدة لوضع مشروع إجتماعي يقوم على إرادة السلطة السياسية في إقامة مجتمع صناعي إشتراكي.

كما صادف هذا التاريخ إرتفاع في المداخيل المالية للبلاد [9]، نظرا لإرتفاع سعر البترول من 3.3 دولار في سنة 1971 إلى 9.25 دولار في ديسمبر 1973 ، و الزيادة في تصدير البترول من 23 مليون طن في سنة 1963 ، إلى 42 مليون طن سنة 1969 ، وإلى 46 مليون طن سنة 1971، أكسب الدولة رأسمال ضخم للخوض في عملية التنمية الإقتصادية .

إعتمدت الجزائر في مشروعها هذا على سياسة "الصناعات التصنيعية" من خلال الإعتماد على نظريات إقتصادية خاصة الإقتصادي الفرنسي[10] G.D.de Bernis الذي يرى أن الجزائر لها إمكانات كافية من حيث الثروات، وبإستطاعتها تحقيق أهدافها ... وسيكون من المؤسف أن تضيع هذه الثروات، فنمط التنمية المقترح من طرف هذا الأخير يقوم على فكرة إنشاء ثلاث أنواع من الصناعات، والتي سميت مجتمعة بـ "الصناعات التصنيعية".

ومن هنا عملت الجزائر على تخصيص حصص مالية كبيرة من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية، حيث شرعت في تطبيق مخططات تنموية ابتداءً من المخطط الثلاثي الأول 1967–1969 ، حيث تم تخصيص حصص مالية عرفت أكبر نسبة،

ثم تلا بعد ذلك المخططين الرباعيين 1970– 1973 ، 1974– 1977 ، حيث خصصت 45 % من الأموال المستثمرة لقطاع التصنيع، فهذا الأخير عرف إهتمام كبير من طرف الدولة.

كل هذه الظروف الملائمة دفعت بالسلطة السياسية بالسير قدما في تبني و تطبيق نظام جديد تحكمه قوانين الديموقراطية الإشتراكية، معتمدة في ذلك على مظهر من المظاهر الرئيسية لعملية التصنيع: المؤسسة الصناعية التي كانت نتاج المشروع التنموي للدولة، والمحرك الرئيسي لهذا المشروع، و المنتظر منها أن تلعب دورا مهما في عملية تثقيف acculturation الأفراد و المجتمع ككل، عن طريق تلقينهم قيم و معايير جديدة تتعلق بالعمل الصناعي لتحل مكان القيم الثقافية السائدة في بيئتهم الإجتماعية، بالإضافة إلى المساهمة في التنمية السوسيو إقتصادية للبلد.

1. التسيير الإشتراكي للمؤسسات Gestion socialiste des entreprises:

1.1 المؤسسة الإشتراكية L'Entreprise Socialiste.

بعد المشاكل التنظيمية التي واجهت جل المؤسسات الصناعية في المرحلة الأولية لتشكل القطاع العمومي بعد الإستقلال، عمدت الدولة إلى تشكيل لجنة وطنية لإصلاح هذه المؤسسات تضم أهم الجهات و السلطات المعنية بالتنظيم الجديد، حيث عملت هذه اللجنة على دراسة و تحليل مختلف المشاريع السابقة، لتنتهي في 1970 إلى تقديم مشروع تمهيدي للتنظيم الإشتراكي للمؤسسات، لتكلف لجنة مشتركة تضم أعضاء من الحزب الوطني و آخرين من النقابة لمناقشته وإثراءه، قبل أن يحال في الختام إلى السلطات العليا في الدولة (مجلس الثورة و الحكومة)، لتنتهي العملية في النهاية بصدور قانون التسيير الإشتراكي للمؤسسات G.S.E في 1971، واضعة بذلك حدا لذلك التناقض بين المنطلقات الإديولوجية للدولة و بين أشكال تنظيم القطاع العام السابقة.

فصدور الميثاق الوطني وقانون التسيير الإشتراكي في 16 نوفمبر 1971 أسس لإنطلاق مرحلة جديدة لوضع مشروع إجتماعي وإقتصادي يقوم على الإرادة في إقامة مجتمع إشتراكي، هذا الأخير تحكمه القوانين والمبادئ الكبرى للإشتراكية، أهمها فكرة المشاركة العمالية، الديموقراطية الإجتماعية والإقتصادية، الثروة الوطنية هي عمومية، وأخيرا اللامركزية في تسيير الشؤون العامة.

سنحاول من خلال هذا القانون التركيز على هذه المبادئ المطروحة من طرف G.S.E و نصوص تنظيم المؤسسة الإشتراكية حتى نستطيع قياس نتائجها وآثارها على التنمية الإقتصادية والإجتماعية للبلد، وهل نجحت في تحقيق هذه الأهداف الكبرى؟.

2.1. تعريف وموضوع المؤسسة الإشتراكية حسب قانون G.S.E.

قانون التسيير الإشتراكي يعرف المؤسسة الإشتراكية بالهدف التي ترمي إليه، بمعنى التنمية في صالح الكتل الجماهيرية الكادحة (العمال الصناعيين و الفلاحين)، و التأكيد على تحقيق المصالح العامة، حيث يصرح النص التالي كالآتي:" في المؤسسة الإشتراكية، مردودية مجهودات العمال ليست محجوزة للزيادة في أرباح طبقة مستغلة كما هو الحال في النظام الرأسمالي، هي تساعد بالعكس في الرفع من الرخاء و الرفاهية للشعب، و في المقام الأول للعمال أنفسهم، الذين بدورهم يراقبون المردودية بواسطة الإشتراك في التسيير.هذه الوضعية تفرض واجبات معتبرة من طرف المنتج (العامل)، الذي يجب أن يعتبر المؤسسة كملكيته الخاصة؛ واجبه هو إستغلال هذه الملكية للمساهمة في تنمية المجتمع، عن طريق السهر في

التحسين المستمر للمردودية، وإتمام بشكل دقيق الإنتاج، لديه كذلك واجب القضاء على كل تبذير، والإدلاء عن كل إستغلال سيء وحماية الممتلكات الوطنية."

إذن يهدف هذا القانون إلى إقامة نظام جديد تحكمه قوانين الديموقراطية الإشتراكية عن طريق إقامة علاقات الإنتاج الإشتراكية، والتي قوم على فكرة المشاركة العمالية، "التي ستكون أصل تحولات تسمح بتسيير الإقتصاد حسب مناهج و قواعد إشتراكية" (G.S.E) ، والتي " تؤدي إلى تحولات في عالم العمال بمجمله" (G.S.E). يقوم هذا النظام الجديد على تصور إشتراكي الذي يرفع التناقض بين الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وقوة العمل، هذا النهج يسوق إلى إقامة علاقات إجتماعية des rapports sociaux وعلاقات عمل جديدة فيما يخص وسائل الإنتاج. فالمؤسسة الإشتراكية تقوم على مبدأ رئيسي وهو مبدأ المشاركة العمالية في تسيير المؤسسات الصناعية، هذا المبدأ الذي يحمل في طياته المبادئ الكبرى للإشتراكية، وهي الديموقراطية، الإشتراك، الإنتخاب، اللامركزية، المصالح العامة، وأخيرا الثروة الوطنية هي عمومية.

فما هو مضمون هذا المبدأ حسب قانون G.S.E؟ ماهي عناصره، و ماهي الوظائف المنوطة بهذا المبدأ؟.

3.1. المبادئ الثقافية الكبرى للتسيير الإشتراكي للمؤسسات.

لقد أشرنا سابقا أن قانون G.S.E جاء بمبادئ ثقافية كبرى لتسيير الإقتصاد الوطني، وسنقوم بتوضيح هذه المبادئ المطروحة من طرف نصوص تنظيم المؤسسة الإشتراكية.

و من خلال قراءتنا لهذا القانون قمنا بإستخلاص أربع مبادئ رئيسية سنعمل على توضيحها وهي:

- مبدأ المشاركة العمالية.
- مبدأ الديموقراطية الإجتماعية والإقتصادية.
- مبدأ التوازن بين المركزية واللامركزية.
- مبدأ الثروة الوطنية هي عمومية.

أ. مبدأ المشاركة العمالية:

يجب أن نؤكد في المقام الأول أن فكرة المشاركة l'idée de participation لا تتعلق فقط بالعمال في المؤسسات الصناعية والتجارية، المشاركة مرتبطة بشكل كبير بمبدأ رئيسي للثورة الإشتراكية، وهي إشراك الشعب في تسيير الشؤون العامة.

المشاركة العمالية حسب قانون التسيير الإشتراكي هي مبادرة العمال في تسيير شؤون المؤسسة، العامل في المؤسسة الإشتراكية ليس عامل أجير، ولكن يعتبر مالك للمؤسسة، أين الملكية تعود للدولة، التي تمثل بدورها الشعب، " في الجزائر التي تبني الإشتراكية، العمال هم الصناع والمستفيدين من الثورة، هم المنتجين بمعنى هم الذين يستفيدون من ثمرة عملهم".

المشاركة العمالية تعتبر العامل كمنتج– مسير وليس كأجير، عكس النظام الرأسمالي أين العامل يساهم في تنمية الرأسمال، المشاركة العمالية هي تجنيد العمال في التنمية الوطنية، " العامل أصبح منتج–مسير يعمل من أجل رخاء و رفاهية المجتمع، حق رئيسي في العمل، في الإستقرار و حماية عمله.على المستوى الإنسانية، مكانة العمال تعدلت بشكل جذري، في حين، العامل ليس شيء، أداة للإنتاج، أين الرأسمالية تعمل جاهدة لنزع أقصى قيمة مضافة".

نستطيع أن نستخلص من خلال هذه النصوص بأن المشاركة العمالية تقوم على عنصرين أساسين وهما:

– المشاركة المادية والمالية في نتائج ومردودية المؤسسة، عكس المؤسسة الرأسمالية أين الأرباح تذهب في صالح رب العمل.

– المشاركة في التسيير عن طريق الهياكل المنتخبة من طرف العمال.

ب. مبدأ الديموقراطية الإجتماعية والإقتصادية:

إعادة تنظيم المؤسسة العمومية التي عانت من خلل وظيفي دفع بالسلطات المعنية من خلال قانون G.S.E إلى وضع هياكل جديدة داخل المؤسسة، أين الهم الوحيد هو إرساء مبدأ الديموقراطية الإجتماعية لأنظمة التسيير ومشاركة فعلية للعمال في التسيير والإنتاج بهدف ترقية العدالة الإجتماعية.

يقوم هذا المبدأ على وضع أجهزة للمشاركة وأسس لقواعد العمل داخل المؤسسة في جو من الديموقراطية التي تقوم على فكرة الإنتخاب والتداول على السلطة، لضمان توزيع منسجم بين علاقات العمل، وتقسيم بشكل عادل المهام بين الشركاء الإدارة وممثلي العمال داخل المؤسسة.

إذن المشاركة تفرض تقاسم للمسؤوليات في عملية إتخاذ القرارات وتطبيقها من خلال الهياكل المنتخبة بشكل ديموقراطي لا تسلطي، لكن هذه المشاركة في التسيير لا يجب أن تقصي وحدة الإدارة الضرورية في إطار التخطيط العام للمؤسسة، النقطة المركزية لهذا المبدأ هو إيجاد نوع من التوازن بين أهمية التخطيط ومتطلبات الديموقراطية الإجتماعية التي تفرض مشاركة عمالية في مختلف إستراتيجيات المؤسسة.

"Suivant les grands principes de déconcentration, de décentralisation et de démocratisation par l'association de plus en plus large à la gestion des affaires. Le pouvoir révolutionnaire a entrepris et mené à bien la création d'institutions saines et efficaces". (La charte G.S.E).

إرساء هذا المبدأ يقودنا إلى مبدأ آخر نص عليه التنظيم الجديد وهو مبدأ اللامركزية décentralisation، وهذا ما سنتطرق إليه في المبدأ الثالث.

ت. مبدأ التوازن بين المركزية واللامركزية:

بعد المشاكل التي عانت منها المؤسسة العمومية نتيجة البيروقراطية والمركزية المفرطة، جاء قانون التنظيم الإشتراكي للمؤسسات ليحمل تصحيحات وتعديلات للمشاكل التي أوجدتها الإدارة المركزية عن طريق إصدار تنظيمية جديدة، الهدف منها الوصول إلى توازن بين المركزية واللامركزية، وتقاسم متناغم للسلطات الإقتصادية، عن طريق تقوية سلطة المشاركة العمالية في القرارات وتحمل المسؤوليات من خلال الهياكل المنتخبة (مجلس العمال ولجانه الدائمة)، للقضاء على بيروقراطية مدراء ومسيري المؤسسات، وثقل الإدارة وعدم مرونة العمليات التي تخص المؤسسة. أما على المستوى الخارجي، قامت السلطة السياسية بوضع مراكز مستقلة للقرارات في بعض المجالات، لكن بطبيعة الحال تحت مراقبة السلطة الوصية، " حسب المبادئ الكبرى للاتمركز، اللامركزية، والديموقراطية عن طريق إشراك بشكل واسع الشعب في تسيير الشؤون، السلطة الثورية أسست لوضع هياكل ومنشآت صحية وفعالة... أين الهم الوحيد هو بناء صرح متين لتحقيق أهداف تحول المجتمع". هذه المنشآت هي المجلس الشعبي البلدي والولائي، وهياكل وطنية.

ث. مبدأ الثروة الوطنية هي عمومية:

يهدف التسيير الإشتراكي الذي تبنته السلطة السياسة إلى رفع التناقض بين الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وقوة العمل، هذا النهج يسوق إلى إقامة علاقات إجتماعية وعلاقات عمل جديدة فيما يخص وسائل الإنتاج، أين الدولة هي الوحيدة والمالك الرئيسي لوسائل الإنتاج، و التي بدورها تمثل الشعب، " عامل في مؤسسة تعود ملكيتها للدولة بمعنى الشعب، له الحق كذلك بالإنتفاع من نتائج هذه المؤسسة، كونه مشارك في التسيير".

" في المؤسسة الإشتراكية، مردودية مجهودات العمال ليست محجوزة للزيادة في أرباح طبقة مستغلة كما هو الحال في النظام الرأسمالي، هي تساعد بالعكس في الرفع من الرخاء ة الرفاهية لعامة الشعب، وفي المقام الأول للعمال أنفسهم، الذين بدورهم يراقبون عن طريق الإشتراك في التسيير"..

نفهم من خلال هذا النص أن هدف المؤسسة الإشتراكية هو التقليل والقضاء على كل أشكال المطالب العمالية كما هو موجود في المؤسسة الرأسمالية، بمعنى داخل المؤسسة الإشتراكية الإدارة لا تمثل أرباب العمل المستغلين لقوة عمل العمال ولكن تمثل الدولة المالكة لوسائل الإنتاج التي تضمن مصالح عموم الطبقة الكادحة.

"من المؤكد أنه في المجتمع الإشتراكي، مؤسسة القطاع العمومي تعود ملكيتها لمجموع العمال من خلال الدولة التي تعود إليهم"." الدولة ليس مفهوم مجرد ولا طبيعة بورجوازية: هي الضامنة لمصالح الكتل الكادحة في مجملها."

2. المبادئ الثقافية لـ التسيير الإشتراكي و أنظمة التسيير الفعلية داخل المؤسسة الإشتراكية: مقاربة نقدية:

لقد تم تطوير ميثاق التسيير الإشتراكي للمؤسسات و نصوصه كمرحلة جديدة لوضع مشروع إجتماعي و إقتصادي يقوم على رغبة السلطة السياسية في إقامة مجتمع إشتراكي تحكمه القوانين و المبادئ و منظومة القيم الكبرى للإشتراكية، على فكرة نقد المؤسسة الرأسمالية l'entreprise capitaliste، و ما تحمله من تناقضات في العلاقات الإجتماعية و علاقات العمل بين رب العمل و مجموع العمال أو الطبقة العمالية فيما يخص ملكية وسائل الإنتاج، حيث تصرح نصوص GSE كما أشرنا سابقا، أن العامل في المؤسسة الرأسمالية ما هو إلا أداة للإنتاج، أين رب العمل يعمل جاهدا لتحقيق أكبر قدر من الأرباح و القيمة المضافة؛ في حين أن المؤسسة الإشتراكية تقوم على إشراك العمال في التسيير و أرباح الإنتاج، والقضاء على الفصل و التقسيم بين العمال و ملكية وسائل الإنتاج.

لكن هذا النمط من التسيير واجه في سيرورته القائمة على أساس المبادئ الإشتراكية التي أشرنا إليها سابقا، مشاكل حقيقية تتلق بالدرجة الأولى بإطار تطبيق مبدأ المشاركة العمالية، و كذلك سلوكات و تصرفات الأعضاء المنتخبين من طرف مجلس العمال، و المعينين من طرف السلطة أو الوزارة الوصية، فما هي الطبيعة الفعلية و الحقيقة للمشاركة العمالية داخل المؤسسة الإشتراكية و هل نجحت في تطبيق و تحقيق هذه المبادئ الكبرى للنهج الإشتراكي؟.

في الحقيقة، إن التنظيم الإشتراكي قد نجم عنه علاقات إجتماعية وعلاقات عمل تتسم بعدم إنسجامها، بل وتناقضها مع ما تصرح نصوص التسيير الإشتراكي للمؤسسات، من ضرورة تحقيق وإنجاز المبادئ الإشتراكية عن طريق ترسيخ فكرة المشاركة العمالية في تسيير المؤسسة الإشتراكية، و الديموقراطية الإجتماعية والإقتصادية، و أخيرا تحقيق التوازن بين المركزية و اللامركزية.

فعلى المستوى التنظيمي للمؤسسة، فالمركزية la centralisation قد تم دفعها إلى أقصى حد، فنحن أمام هيكل تنظيمي un organigramme يمتاز بشكل قوي بتمركز و هرمية سلطة القرار داخل المؤسسة، بحيث نجد أن التمثيل الرسمي لتسيير العمل داخل الإدارة المركزية من خلال الأعضاء المنتخبين من طرف مجلس العمال، هو ذو أقلية في مقابل مدير عام و مدراء فرعيين معينين من طرف السلطة الوصية عن طريق إما بمرسوم رئاسي أو قرار وزاري، و ينحدرون من الحزب الواحد، الذي يملكون فعليا سلطة القرار المتعلق بتسيير النشاطات الحساسة و الرئيسية للمؤسسة مثل الإنتاج، المالية، التسويق، التموين....إلخ، في حين يبقى ممثلي مجلس العمال كما رأينا مجال تدخلهم هو على مستوى بسيط يتعلق بالخدمات الإجتماعية و الثقافية، و بعض الأمور الخاصة بمصلحة المستخدمين مثل التوظيف، التكوين، سياسة الأجور....إلخ.

فهذا الهيكل عمل على تقوية دور المدير و مساعديه عن طريق مبدأ وحدة الإدارة، و هذا يذكرنا بمبدأ هنري فايول[11] الخاص بالمؤسسات الفرنسية الرأسمالية، التي لا تدع مجال للمشاركة العمالية في عملية التسيير، و هذا يتناقض مع النص المشار إليه سابقا، الذي يصرح أن وحدة الإدارة لا تمثل تمركز السلطات في يد شخص واحد، أو مجموعة من الأشخاص، و أن الإدارة لا تمثل رب العمل المستغلين للعمال.

لكن في حقيقة الأمر الإمتيازات les prérogatives الممنوحة لمجلس العمال داخل المؤسسات، التي تكلم عنها ميثاق التنظيم الإشتراكي للمؤسسة، إنما تمثل تباينا بين ما هو مصرح به ومكتوب، وبين الممارسات الفعلية، لأن السلطات الحقيقة في إتخاذ القرار هي في يد مجالس المديرية، وهكذا فدور المجلس يتمثل أساسا في المراقبة والإستشارة، و هذا يرجعنا إلى لجان المراقبة و التوجيه في الشركات الوطنية السابقة، التي لايتعدى دورها الإستشارة والمراقبة و ليس لها أي سلطة على المدير. فدور المجلس في التسيير ووضع القرارات يبقى محدودا وشكليا، مما يدفعنا إلى وضع علامة إستفهام حول مفهوم المشاركة لدى الدولة الوصية.

كما نستطيع القول أن تصرفات الإدارة كسلوك رب العمل، يرجع المؤسسة الإشتراكية مؤسسة رأسمالية بواجهة إشتراكية، عن طريق تشكل فئة **تكنوقراطية بيروقراطية**، لها إمتيازات عديدة، التي في تعريفها هي شكل من أشكال التسيير داخل المؤسسة، أين الخبراء والمدراء التقنيين المساعدين للمدير العام يملكون مركزية وسلطة إتخاذ القرارات، هذه الفئة الإجتماعية الجديدة أصبحت في مواجهة مع الفئة العمالية، و هذا من خصائص النظام الرأسمالي، و هذا يتنافى مع الإديولوجية التي تتبناها الدولة، التي تدعوا إلى الإشتراكية، وأن السلطة في يد الشعب، و أن أملاك الدولة هي أملاك الشعب عامة، والعمال بصفة خاصة.

بالإضافة إلى مركزية سلطة القرار، نجد غياب في نظام المعلومات، عن طريق إحتكار المعلومة من طرف الإدارة، وعدم مشاركتها وتقاسمها مع العمال، وهذا كذلك يتناقض مع نصوص الميثاق التي تدعو الإدارة إلى إعلام العمال عن كل المعلومات الضرورية والفعالة لسير المؤسسة. والشيء الذي كرس لهذه الوضعية هو عامل يتعلق بالعمال أنفسهم، حيث أن المؤسسات الصناعية الإشتراكية تتميز بنسبة عالية من العمال غير المؤهلين، وذلك راجع لمعدلات الأمية التي تصل إلى 70 %، فضعف المستوى العلمي والثقافي لكثير من العمال المنتجين– المسيرين، الذين يعودون في غالبيتهم لأصول ريفية نتيجة الهجرة الداخلية والنزوح الريفي، لا يملكون خبرة في المجال الصناعي، وجدوا أنفسهم مقحمين في عمليات

تسيير تتطلب منهم مستوى علميا وكفاءة إدارية، وإلمام بقاعدة من المعلومات في المجالات الإقتصادية والقانونية والتسييرية.

هذا العامل، دفع بالإدارة إلى التصرف بهذا السلوك، في حين نص ميثاق GSE أن دور ووظيفة الإدارة في هذه المرحلة الأولى من تطبيق هذا التنظيم الجديد، هو دور بيداغوجي تعليمي للفئة العمالية: "مشاركة العمال في تسيير المؤسسات، تشكل بالنسبة للكتل الجماهيرية الكادحة مدرسة للتكوين السياسي، الإقتصادي، والإجتماعي، العمال عن طريق التعليم الذي يرفع من حسهم بالمسؤولية و قدرتهم على إدارة الشؤون". ميثاق G.S.E. عن طريق السماح لهم بالمشاركة الفعلية في التسيير، و تعليمه مناهج و طرق العمل، هذا يسمح بإكتساب قدرات و معارف كافية؛ لكن ظاهرة تمركز السلطات وإحتكار المعلومة بشكل واسع من طرف المسيرين، قاد إلى تفريغ هذه الوظيفة البيداغوجية من محتواها التعليمي للفئات العمالية و التي تعتبر رهان السلطة السياسية أنذاك للتحول نحو الإشتراكية.

الجدول التالي يوضح معدل الأمية في أوساط العمال الجزائريين في المؤسسات الوطنية لسنة 1970-1980[12].

معدل الأمية في الشركات الوطنية لسنة 1970- 1971.

الشركات الوطنية	عدد العمال	الأمية	النسبة المئوية
SONATRACH	36000	2952	8
SONELEC	4200	1042	24,8
SONITEX	12565	3115	27,7
SN SEMPAC	11900	5533	49
SONELGAZ	6495	252	8
SNTA	3070	1200	39
SONITEC	2680	-	-
SONACOME	9655	-	-
SNS	13684	-	-
SNIC	4116	1822	44
SONIC	2014	1073	53
SNMC	12525	6123	48,8
SNERI	2076	-	-
SNLB	4478	-	-
SN METAL	7750	-	-
SONAREM	12405	10000	80
SNEMA	614	319	51
SOGEDIA	3714	664	17,8
المجموع	149941	34095	

نلاحظ من خلال الجدول أن نسب الأمية لدى العمال في الشركات الوطنية هي نسب معتبرة، إذ تعبر عن نقص في الكفاءة والإستعداد لمثل هذا النوع من التسيير.

بالإضافة إلى ذلك تدني العلاقة بين ممثلي العمال في اللجان الدائمة ومجلس العمال والعمال أنفسهم، كذلك توجهت هذه الفئة إلى إحتكار المعلومة بحكم إتصالها المباشر مع الإدارة وإستغلال ذلك لقضاء مصالحها الشخصية في التكوينات والترقيات، وإمتيازات مادية أخرى.

كل هذه العوامل ولدت صراعات ونزاعات العمل، وعدم الثقة في هذه الهياكل من طرف العمال داخل المؤسسة الإشتراكية، مما أعاق سير هذه المؤسسات، وإنعكس سلبا على الهدف العام وهو السير المتناغم لهذه الهياكل للرفع من الإنتاجية والمساهمة في التنمية الإقتصادية للبلد.

يوضح الجدول التالي تطور هذه الصراعات ما بين 1977-1980[13]

جدول تطور النزاعات ما بين 1977-1980 في المؤسسات الإشتراكية.

الفترة الزمنية	العدد الإجمالي للنزاعات	الإضرابات	الإضطرابات الإجتماعية
1977	1147	522	626
1978	543	323	220
1979	1334	696	638
1980	1562	922	640

65 % من النزاعات تتعلق بمطالب أجرية.

14 % تعود للإحتجاج على التسريح الفردي والجماعي.

9 % تعود لتدني علاقات العمل.

8 % تتعلق المطالبة بالحق العمل النقابي.

5 % هذه النزاعات تعود للظروف العامة للعمل.

هذه العوامل الداخلية بالإضافة إلى عوامل خارجية أخرى، كخضوع المؤسسة العمومية للتوجهات السياسية و الإجتماعية و الإديولوجية للدولة، التي وظفت قطاع التصنيع لتطبيق نهجها الإشتراكي الذي يعتمد على **سياسة الشعبوية** populisme، حيث إعتمدت الدولة نمطا أبويا paternaliste في الإدارة و التسيير، و التوظيف الكامل للفئات الإجتماعية، و منح العلاوات و تقاسم الأرباح، وقد لا توجد أرباح أصلا، بالإضافة إلى الإمتيازات المتعددة التي كانت تمنح للعمال من مسكن و نقل و مطعم، وتعاونيات إستهلاكية و جولات ترفيهية من طرف الخدمات الإجتماعية والثقافية التابعة لمؤسسات الدولة، فالمؤسسة أصبحت مكان لإرضاء الحاجات الإجتماعية، وليس مكان للإنتاج.

يصرح Zemmour zine eddine [14] أن:" في الدولة الراعية قبل الإصلاحات، المؤسسة تمثل مكان للحماية الإجتماعية، أكثر منها كمكان لإنتاج الثروة والقيمة المضافة".

كل هذا بالإعتماد على الريع البترولي la rente pétrolière كمصدر رئيسي ووحيد في تمويل هذه المؤسسات، وسد العجز المالي الذي كانت تعاني منه أغلب المؤسسات؛ فتم تغيير مسار المؤسسة من مكان لإحداث التغير الثقافي والإجتماعي للمجتمع الجزائري، وإرساء حضارة صناعية، إلى أداة في يد السلطة السياسية لشراء الضبط والسلم الإجتماعي la paix sociale.

كل هذه العوامل أدى إلى تخبط المؤسسات في عدة مشاكل، مما دفع بالدولة لإتخاذ إجراءات لإصلاح مسار الإقتصاد، وإزالة الإختلال الذي كانت تعاني منه جل المؤسسات العمومية، فقامت السلطة السياسية بإحداث تغييرات حاسمة في السياسات الإقتصادية فيما أطلق عليها بـ" الإصلاحات الإقتصادية les réformes économiques "، و هذا ما سنتطرق إليه في العنصر الموالي.

4. إصلاحات المؤسسة العمومية الجزائرية:

عمدت الجزائر في هذه المرحلة إلى عملية إصلاح إقتصادي شامل هدفه التحكم في هذه الإختلالات والمشاكل التنظيمية التي عرفتها جل المؤسسات العمومية، مستعينة في ذلك بعملية **إعادة الهيكلة** la restructuration، رغبة منها في تقويم وتصحيح الوضعية السابقة المتولدة عن التنظيم العام للإقتصاد الوطني.

من خلال المخطط الخماسي (1980– 1984)، إعتمدت الدولة على عمليتين:

- إعادة الهيكلة العضوية la restructuration organique.
- إعادة الهيكلة المالية la restructuration financière.

يهدف هذا المخطط إلى تحقيق المتطلبات الإقتصادية و الإجتماعية من خلال: تحسين سير المؤسسات، التحكم في وسائل الإنتاج، وأخيرا وجوب تحقيق النتائج.

1. إعادة الهيكلة العضوية:

يقوم مبدأ إعادة الهيكلة العضوية على تقسيم المؤسسات الإقتصادية العمومية الضخمة وتجزئتها إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة لتسهيل عملية التحكم في تسيير هذه المؤسسات، وكذلك التقليص من المركزية و البيروقراطية المتنامية في تسيير الإقتصاد، وتقوم هذه العملية على مجموعة من المبادئ من بينها، مبدأ التخصص عن طريق تقليص عدد منتجات المؤسسات، و ذلك بخلق مؤسسات جديدة تختص بمنتوج جديد، أو مهمة معينة، بهدف تحسين الطاقة الإنتاجية و العمل من خلا مبدأ تقسيم العمل.

كذلك نجد مبدأ تقسيم الوظائف، مثلا عن طريق فصل عملية الإنتاج عن التسويق، المؤسسة أن تتكفل بإنتاج سلعة معينة، في حين تحال مهمة التسويق والتوزيع لمؤسسة أخرى.

مع هذا التقسيم الجديد تضاعف عدد المؤسسات العمومية عدة مرات، و الجدول التالي يوضح شكل القطاع العمومي بعد الهيكلة العضوية[15]:

ISSN: 2437-0827
DOI:5424/IJO/21547

الجدول يمثل شكل القطاع العام بعد إعادة الهيكلة العضوية.

القطاعات	عدد المؤسسات قبل إعادة الهيكلة العضوية	عدد المؤسسات بعد إعادة الهيكلة العضوية
الفلاحة	7	23
الصناعة–المناجم– الطاقة	17	126
إعلام – ثقافة – سياحة	8	45
أشغال عمومية– السكن	12	101
الصحة	1	4
التجارة	7	28
البريد و المواصلات	1	2
المالية	8	12
النقل	9	34
المجموع	70	375

نلاحظ من الجدول أن إعادة هيكلة قطاع البناء والصناعة سمح بميلاد عدد كبير من المؤسسات، ففي قطاع الصناعة فقط من 17 مؤسسة قبل إعادة الهيكلة إلى 126 مؤسسة بعد إعادة الهيكلة.

إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات رافقتها إعادة هيكلة مالية أين الكلفة المالية المخصصة لهذه العملية تقدر بأكثر من 26,1 مليار دينار جزائري.

2. إعادة الهيكلة المالية:

تعتبر هذه العملية مكملة لإعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات، حيث تندرج في إطار العمل على تحسين الوضعية المزرية التي آلت إليها المؤسسات العمومية، المتمثلة في تراكم الخسائر، وتضخم حجم القروض، مع عدم القدرة على سدادها، لجأت الدولة إلى إعتماد إعادة هيكلة مالية، عن طريق تخصيص رأسمال للمؤسسات لتغطية العجز المالي الذي تعاني منه جل المؤسسات، لدفعها للعمل والزيادة في الإنتاج عن طريق التمويل الذاتي.

تهدف هذه العملية إلى الوصول إلى التطهير المالي للمؤسسات عن طريق مسح الديون، كذلك وضع ميزانيات جديدة لبعث وتحفيز المؤسسات على الإنتاج وخلق الثروة التي تساهم في الإقتصاد الوطني، بالإضافة إلى محاولة تصفية الحسابات المالية بين المؤسسات العمومية.

إعتمدت الدولة في هذه العملية كذلك على الريع البترولي كمصدر وحيد في تمويل وسد العجز الذي كانت تعاني منه المؤسسات الإشتراكية.

لقد أرادت الدولة من خلال عملية إعادة الهيكلة بنوعيها العضوي والمالي، بعث عمل هذه المؤسسات العاجزة، وإعطاءها دفعة جديدة نحو الإنتاج والمساهمة في خلق الثروة الوطنية لإنعاش الإقتصاد الوطني وتلبية الحاجات السوسيو إقتصادية

المتنامية للمجتمع الجزائري، الذي عرف نموا ديموغرافيا مرتفعا، وهجرة نحو المدن، مما أدى إلى الطلب المتزايد لمناصب العمل في القطاع الصناعي.

فقد حرص المخطط الخماسي على التأكيد على تحسين وضعية التشغيل في الجزائر، وخلق مناصب عمل جديدة، من خلال كما أشرنا إلى تجزئة المؤسسات الضخمة إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

وما زاد الأمر تعقيدا، الصدمة البترولية في سنة 1986 التي عرفت فيها أسعار البترول تراجعا كبيرا، حيث كان سعر البرميل الواحد 40 دولارا، لينزل إلى 11 دولار، لتجد الدولة نفسها عاجزة عن تقديم الدعم المالي لهذه المؤسسات، التي كان الريع البترولي المصدر الوحيد في تمويلها.

هذه الأزمة الإقتصادية الداخلية بالإضافة إلى الديون الخارجية المتراكمة، دفعت بالسلطة السياسية إلى التفكير في حلول أخرى لهذه المؤسسات التي أصبحت عبئ ثقيل على الدولة، حيث ظهر جليا لأصحاب القرار أن ضخ الأموال و مسح ديون المؤسسات كما فعلوا من قبل، لم تعد مجدية، لذلــك تطلب الأمر إعادة النظر في سير هـذه المؤسسات و أسـاليب تسييرها، و فتح المجال أمـامها لتتكفـل بأمورها بعيدا عن وصاية الدولة، و هكذا ظهر مبدأ إستقلالية المؤسسات، و تخلي الدولة عنها désengagement de l'état ، وهذا ما سنتطرق إليه في العنصر الموالي.

3. إستقلالية المؤسسة العمومية l'autonomie de l'entreprise publique (1988):

بعد الصدمة البترولية التي عرفت فيها أسعار البترول تراجعا كبيرا، وجدت الدولة نفسها عاجزة عن تقديم الدعم المالي لهذه المؤسسات، التي منذ نشأتها عرفت مشاكل تنظيمية وتمويلية، بحيث لم تصل إلى إمتلاك قدرات للتمويل الذاتي فهي دائما كانت تابعة للدولة.

هذه الأزمة الإقتصادية بالإضافة إلى الديون الخارجية المتراكمة، دفعت بالسلطة السياسية إلى التفكير في حلول أخرى لهذه المؤسسات التي أصبحت عبئ ثقيل على الدولة، حيث قامت بإنفاق وإستثمار ما يقارب نصف مداخيلها من البترول في المرحلة الأولى من بداية التصنيع، وكذلك في مرحلة إعادة الهيكلة، هذا الرأسمال الكبير الذي تم وضعه في الصناعة، لم يحقق الهدف المطلوب منه، وهو التنمية الإقتصادية والإجتماعية للبلد، بل أدخلها في أزمة حادة.

لذلك تطلب الأمر إعادة النظر في سير هذه المؤسسات وأساليب تسييرها، وفتح المجال أمامها لتتكفل بأمورها بعيدا عن وصاية الدولة، وهكذا ظهر مبدأ إستقلالية المؤسسات، وتخلي الدولة عنها.

تجسدت فكرة إستقلالية المؤسسات من خلال المرسوم الذي صدر في 1988/01/12 المتعلق بإستقلالية المؤسسات.

يقوم الإصلاح الجديد على مبدأ الإستقلالية، فمن حيث علاقة المؤسسة بمحيطها الخارجي، وبالذات جهة الوصاية يطغى على المؤسسة الطابع الإستقلالي، خاصة الإستقلالية في إتخاذ القرارات التي تخص عمل وسير المؤسسة، فبعدما كانت القرارات يتم إتخاذها على المستوى المركزي للجهة الوصية، جاء هذا المرسوم ليضع المؤسسة مسؤولة عن كل قرار تتخذه بنفسها (مبدأ لا مركزية القرارات)، بالإضافة إلى ذلك إستقلالية التحكم في الأمور المالية و الحرية في المتاجرة و تحديد الأسعار، فأصبحت المؤسسة تعتمد على التمويل الذاتي من خلال التحكم في تكاليف الإنتاج بأكبر قدر ممكن، لضمان تحقيق مستوى من الأرباح، لإستعماله في إعادة الإنتاج، لتحقيق التمويل الذاتي لإستمرار و بقاء المؤسسة، فالدولة لم تعد مسؤولة على تمويل هذه المؤسسات.

لكن رغم هذه الإصلاحات، وتخلي الدولة عنها، مازالت المؤسسات تعاني من العجز المالي وحتى في تغطية نفقاتها البسيطة كأجور العمال، مما إنعكس سلبا على المجتمع ككل بحيث إنتشرت البطالة وندرة في مناصب العمل، وكذلك تدني مستوى المعيشة، كل هذه العوامل أدت إلى أزمة إجتماعية وسياسية نتج عنها مظاهرات أكتوبر 1988 التي راح ضحيتها العديد من المتظاهرين.

4. أحداث أكتوبر 1988 و الإنفتاح السياسي و الاقتصادي:

تعتبر أحداث 5 أكتوبر 1988 الصدمة الثانية بالإضافة إلى الصدمة البترولية الأولى لسنة 1986 التي واجهت النظام السياسي في فترة وجيزة، هذه الأحداث سبقتها إحتجاجات عنيفة عرفتها مناطق عديدة من البلاد (منطقة القبائل، الجزائر العاصمة، قسنطينة، سطيف)، و قد جاءت تلك الحركة نتيجة تدني الظروف المعيشية للكتل الجماهيرية، الأمر الذي كشف الغطاء عن مجموع التناقضات الإقتصادية، الإجتماعية و السياسية، من خلال النصوص المصرح بها في المواثيق الوطنية، التي تقوم على إقرار المبادئ الإشتراكية من ضرورة تحقيق المصالح العامة للكتل الجماهيرية، و قيادة هذه الأخيرة للشؤون العامة للبلد، و أن السلطة السياسية هي في يد الشعب، في حين نجد ظهور فئة سلطوية بورجوازية متمركزة في الأجهزة الإدارية للدولة و المؤسسات الإقتصادية، و التي تمثل أعضاء الحزب الواحد، هذه الفئة عملت على إحتكار السلطة و الإنفراد بالإمتيازات في مقابل عموم شرائح المجتمع التي عانت من الإقصاء والتهميش، أما على الصعيد الإقتصادي، فتشكل هذه المرحلة من أصعب المراحل التي مرت بها الجزائر المستقلة حديثا، حيث عرفت تدهور كبير في النسيج الإقتصادي و الصناعي، و تدني مستويات الاداء و المردودية في غالب القطاعات، و إرتفعت معدلات البطالة لتصل في منتصف الثمانينات 1.5 مليون نسمة يمثلون 23 % من القوى العاملة ، و إرتفاع المديونية الخارجية التي تجاوزت 20 مليار دولار، و تزايد ضغط خدمات الديون التي أصبحت تقدر ب 8 مليار دولار، أو ما يساوي ثلثي عائدات النفط في تلك الفترة؛ و قد كانت كل المؤشرات الإقتصادية تشير إلى الحالة الصعبة التي تمر بها الجزائر، من ذلك إرتفاع نسبة التضخم الإقتصادي التي بلغت في نهاية الثمانينات 16.5 %، بطؤ معدل النمو الإقتصادي الذي لم يصل سوى 2.4 %، بينما بلغ معدل تزايد السكان 2.7 %، وكذلك تراجع الإستثمار و تسجيل نقص كبير في مناصب الشغل، بحيث لم تستطع المنظومة الإقتصادية خلق أكثر من 100 ألف منصب عمل سنويا، في كان الطلب يصل إلى 250 ألف طلب عمل [16].

في ظل هذه الظروف تفاقمت الأوضاع الصعبة التي كانت تعيشها شرائح واسعة من المجتمع في حياتها اليومية(صعوبات في النقل، أزمة السكن، ندرة المياه، تدهور الرعاية الصحية، ندرة السلع الإستهلاكية الأساسية و المضاربة بأسعارها في السوق السوداء).

هذه الظروف مست كذلك المؤسسات الصناعية ذات الطابع الإشتراكي، حيث عرفت هذه الأخيرة كذلك مشاكل تنظيمية و تمويلية، بل أصبحت عبئ ثقيل على السلطة السياسية، حيث كما أشرنا سابقا، أن الدولة قامت بإنفاق و إستثمار ما يقارب نصف مداخيلها من عائدات البترول في المرحلة الأولى من بداية التصنيع، و كذلك الإصلاحات الإقتصادية عن طريق إعادة الهيلكة بشقيها العضوي والمالي، هذا الرأسمال الضخم التي تم ضخه في القطاع الصناعي، لم يحقق الهدف المطلوب منه، وهو التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وإيجاد حلول لهذه المشاكل، بل أدخلها في أزمة حادة؛ فظهرت

إضرابات عمالية هي كذلك إلتحقت بالإحتجاجات الشعبية، هذه الطبقة العاملة التي كان منتظر منها أن تقود المجتمع نحو التحول الإشتراكي و إنجاحه؛ وجدت نفسها في مواجهة فئة بورجوازية صناعية عملت على إحتكار سلطة القرار، و الإنتفاع من الإمتيازات الممنوحة لها من خلال النصوص، و الإستغلال السيء للممتلكات العمومية.

كل هذه العوامل مجتمعة أدت إلى تفاقم الوضع السيئ في البلاد، و دخولها في أزمة حقيقية ذات أفق مسدود و مجهول، لتأتي أحداث 5 أكتوبر 1988 كالقشة التي كسرت ظهر الجمل بما حمل، و التي شكلت منعرجا جديدا في تاريخ الجزائر الحديثة، نظاما و مجتمعا؛ حيث فرضت على النظام إصلاحات سياسية و إقتصادية جديدة، فعلى المستوى السياسي شهدت الجزائر إنفتاحا سياسيا عن طريق إقرار مبدأ التعددية الحزبية و الإعلامية، ففي 23 فيفري 1989 وقع الإستفتاء على دستور جديد إعترف لأول مرة في تاريخ الجزائر بالتعددية السياسية pluralisme politique، بعدما كان الحزب الواحد هو الحاكم، أما على المستوى الإقتصادي فتبنت الدولة مبدأ الخروج من الإقتصاد الموجه إلى **إقتصاد السوق** l'economie de marché الذي يقوم على قيم و مبادئ جديدة كالفعالية والمردودية و المنافسة و تحرير التجارة الخارجية، و تغليب الوظيفة الإقتصادية على الوظيفة الإجتماعية، و فتح المجال أمام القطاع الخاص والمؤسسة الصناعية الخاصة l'entreprise privé.

هذه الإجراءات الجديدة كان لها إنعكاسها السلبي على المؤسسة العمومية التي لم تستطع مواكبة هذا التحول إلى إقتصاد السوق وتجاوز الأزمات السابقة والإختلالات التنظيمية والتسييرية التي خلفتها أنظمة التسيير الإشتراكية التي كانت تحكم العلاقات الإجتماعية وعلاقات العمل داخل المؤسسة الصناعية العمومية، مما أدى إلى غلق العديد منها وتسريح العمال، بالإضافة إلى بيعها و خوصصتها نتيجة عدم قدرتها على فرض نفسها في السوق أمام المنتوج الأجنبي، و المؤسسات الخاصة.

في الأخير نستطيع القول بأن هذه الأحداث الداخلية و الخارجية في محيط القطاع العمومي الصناعي الجزائري أدت إلى وضع نهاية لهذا المشروع التنموي الإشتراكي الذي تبنته السلطة السياسية أنذاك، و الذي لم يحقق الأهداف المرجوة منه للأسباب المشار إليها سابقا، بل أدخل الدولة في دوامة من المشاكل الإجتماعية و السياسية، خاصة بعد الإنفتاح السياسي، وظهور الحركة الإسلامية كقوة، قامت هي بدورها بتعبئة الكتل الجماهيرية الناقمة بشكل شعبوي، في مواجهة السلطة الحاكمة، لتدخل الجزائر في موجة من العنف المسلح، أو ما يعرف بالعشرية السوداء، ليجد المجتمع الجزائري نفسه بين مطرقة السلطة السياسية و سندان الحركة الإسلامية، أين أصبح المطلب و الهم الوحيدين هو الأمن المجتمعي.

خاتمة.

في أوربا، أحدثت الثورة الصناعية إنتقال وتحول كبير في تاريخ هذه المجتمعات، حيث إنتقلت من مجتمع تقليدي ريفي إلى مجتمع صناعي عصري، هذا التحول رافقه تحولات إجتماعية، ثقافية، سياسية، و إقتصادية، الثورة شكلت قطيعة كلية مع الماضي، هذه القطيعة مع المجتمع الإقطاعي التقليدي قادتها طبقة بورجوازية رأسمالية التي إستطاعت مواجهة طبقة النبلاء الإقطاعية.

هذه الطبقة الرأسمالية من خلال تراكم رأسمال أسست لقواعد للإنتاج، تجميع عدد كبير من العمال داخل هذه القواعد، الذين يعملون على وسائل الإنتاج، كل هذا يسمح بإنتاج قوي: الصناعة.

إذن عملية التصنيع في أوربا، أخذت في سيرورتها قرن ونصف القرن من الزمن المليء بالصراعات والتجاذبات، حتى تؤسس لهذه القاعدة الصناعية، وتضمن نجاح هذه العملية في التحول؛ نستطيع القول بأن نجاح هذه المجتمعات يعود إلى عاملين رئيسيين: وجود طبقة بورجوازية رأسمالية قادت هذا التحول، ثانيا عدم تدخل الدولة.

---

*نعني هنا بالأزمات، الأزمات الإقتصادية التي تعرضت لها المجتمعات الصناعية الرأسمالية، بسبب الصدمات البترولية المتكررة التي ضربت المجتمعات الغربية لسنوات السبعينات والثمانينات، أين عرفت إقتصادات هذه الدول نوع من التراجع والركود، بعد سنوات من الرفاهية وتطور معدلات النمو، وتوسع في دائرة الإستهلاك والإنتاج بشكل كبير؛ بسبب الأزمات السياسية في بعض الدول المصدرة للبترول، خاصة دول الشرق الأوسط، و نذكر هنا حرب أكتوبر 1973 بين مصر وإسرائيل بمشاركة بعض الدول العربية بما فيها الجزائر، الحرب الإيرانية العراقية التي دامت 8 سنوات من 1980 إلى غاية 1988، بالإضافة إلى حرب الخليج 1991، مما أدى إلى إرتفاع أسعار النفط، الأمر الذي أثر سلبا على المؤسسة الرأسمالية الغربية.

في الجزائر، بعد الإستقلال، هي مجتمع فلاحي بالدرجة الأولى، المستعمر لم يطور إقتصاد صناعي حقيقي وهام، الجزائر لا تملك بورجوازية رأسمالية تستطيع قيادة التحول إلى مجتمع صناعي، وأخيرا يمكن القول بأن إقتصاد السوق الرأسمالي كان ينظر إليه من طرف المجتمعات المستعمرة بأنه نظام عبودي يتم فرضه على البلدان المستعمرة.

هذه العوامل جعلت الدولة الراعي الرسمي لعملية التنمية السوسيو–إقتصادية من خلال عملية التصنيع التي إنتهجتها، رغبة منها في إنتقال المجتمع من مجتمع ريفي تقليدي إلى مجتمع ذو ثقافة صناعية حديثة على أسس إشتراكية، كباقي المجتمعات المتطورة الأخرى.

لذلك عملت الدولة على إسترجاع الثروة الوطنية، والبحث عن نموذج تنموي مستقل يحرر الجزائر من الوصاية الإقتصادية الفرنسية، لذلك إعتمدت السلطة السياسية على مجموعة من السياسات كرد فعل ضد الرأسمال الأجنبي لتحقيق التحرر الإقتصادي بالإضافة إلى التحرر السياسي.

ينطلق هذا النموذج الذي تبنته الجزائر كخيار إستراتيجي ووحيد لإنجاح هذه العملية في التحول و الإنتقال من فكرة نقد المؤسسة الرأسمالية، و ما تحمله من تناقضات في العلاقات الإجتماعية و علاقات العمل بين رب العمل و مجموع العمال أو الطبقة العمالية فيما يخص ملكية وسائل الإنتاج، أين تخضع هذه الملكية للنهج الإشتراكي من خلال المواثيق الوطنية وميثاق التسيير الإشتراكي للمؤسسات.

هذه العملية لم تعرف نجاحا في الجزائر كما هو الحال في المجتمعات الأوروبية، فالمؤسسة الإشتراكية لم تلعب دورها بشكل مستقل في إحداث هذه التغيرات الإجتماعية و الثقافية، ويمكن أن نرجع ذلك لعدة أسباب، حيث يرجع Djamel GUERID [16] ذلك أنه تم هناك حرق للمراحل brûler les étapes فالنظام السياسي أراد أن يعيد إنتاج التجربة الأوروبية و لكن بشكل سريع عن طريق إختصار الطريق و حرق المراحل، وقد أشرنا إلى أن هذه التجربة الأوربية أخذت القرن و نصف القرن حتى تؤسس لهذه القاعدة الصناعية، و تضمن نجاح هذه العملية في التحول.

كما أثبتت المؤسسة الرأسمالية فعاليتها ونجاحها في المجتمعات الغربية والدول الرأسمالية لما قدمته من خدمات مست جميع نواحي الحياة وأنظمتها الداخلية، على الرغم لما كانت تحمله من التناقضات والصراعات الطبقية بين أرباب العمل والطبقة العاملة في بدايات ظهورها، وكذلك لتجاوزها وإنتصارها على مختلف الأزمات* التي مرت عليها في تاريخها الطويل؛ في مقابل ذلك فشلت المؤسسة الإشتراكية في المجتمعات الإفريقية الأخرى بما فيها الجزائر، كمنافس للمؤسسة الرأسمالية في تحقيق الأهداف المرجوة منها، في جلب الرفاهية والحداثة للمجتمعات والدول التي إختارت التخندق في المعسكر الإشتراكي. هذا الفشل دفع بهذه الدول إلى إعادة النظر في التوجه والمسار الذي يجب أخذه، بهدف تحقيق هذه الرفاهية المنشودة، وهو خيار الدخول إلى إقتصاد السوق، وفتح المجال أمام المؤسسة الرأسمالية الخاصة في محيط كانت الدولة هي الفاعل الوحيد فيه، بالإضافة إلى القيام بجملة من الإصلاحات لقطاعها العام و المؤسسات العمومية المتبقية، بهدف تحضيرها لهذه العملية الإنفتاحية و الإنتقالية إلى النظام اللبيرالي.

أهم إجراء جاءت به هذه الإصلاحات هي فكرة إستقلالية المؤسسة العمومية، لإعطاءها الصفة التي تتميز بها المؤسسة الرأسمالية: وهي الحرية في إدارة شؤونها الداخلية والخارجية، دون تدخل هذه المرة الدولة، التي كانت الفاعل الوحيد في إدارة المؤسسة الإشتراكية.

هذا السياق الجديد والمرحلة الإنفتاحية على إقتصاد السوق، بمعنى الإنفتاح على ثقافة مغايرة، يفتح أمامنا مسارات جديدة للبحث والتنقيب، و هو: معرفة هل إستطاعت المؤسسة المستقلة بطابعها العمومي الإندماج مع السياق اللبيرالي و التعايش معه، من خلال إكتساب والأخذ من قيم و مبادئ و طرق تصرف وتفكير هذا النظام الجديد في توجه الإقتصاد الجزائري. وكذلك ماذا حمل هذا الإنفتاح على إقتصاد السوق و التوجه الجديد في السياسات الإقتصادية، و كذلك المؤسسة الصناعية الخاصة l'entreprise industriel privé ذات الطابع الرأسمالي بنوعيها المحلي والأجنبي من إيجابيات وتحولات على المجتمع الجزائري خاصة على المستوى الثقافي الذي يؤثر بشكل كبير على المستويات الأخرى من وجهة نظرنا، وهل حقق الرفاهية للمجتمع، من خلال توسيع دائرة الإستهلاك لدى الأفراد و الجماعات، توفير مناصب الشغل و إمتصاص البطالة المتزايدة في أوساط الشباب اليوم، ، المساهمة في مداخيل الدولة من خلال الضرائب، بصفة عامة النهوض بالإقتصاد الوطني؛ بالإضافة إلى عمله على بناء علاقات إجتماعية جديدة، أين تلعب الدولة فقط دور الوسيط بين مختلف الشركاء الإجتماعيين ، أم هناك تحالف بينها و بين أرباب العمل لتحقيق مصالح مشتركة؟، كل هذا يحتاج إلى دراسة معمقة للإجابة على هذه التساؤلات من طرف الباحثين الإجتماعيين لهذه المرحلة الجديدة؛ لأنه بالعودة إلى الحقبة الإشتراكية و عملية التصنيع التي شكلت مادة علمية خصبة أشبعها علماء الإجتماع الجزائريين في تلك المرحلة بالدراسة و التحليل، لما حملته من تغيرات جذرية على مستوى البنية الفردية و الجماعية للمجتمع الجزائري.

المراجع:

1. مؤتمر طرابلس الذي تم إنعقاده في ليبيا سنة 1962 ، و تقرير ملامح الدولة الجزائرية الحديثة على المستوى السياسي، الإجتماعي، الثقافي، و الإقتصادي.

2. François Perroux, Problèmes de l'Algérie indépendante, PUF, Paris, 1963.

3. Hamel Bendaoudi, Economie de l'Etat et Socialisation en Algérie, OPU, 1989.

4. HENRI FAYOL, Administration industrielle et général, Edition DUNOD, Paris, 1979.

5. Mohamed BOUSSOUMAH, l'entreprise socialiste en Algérie, O.P.U, 1982, pp 140-145.

6. Necim Redjem, L'entreprise publique algérienne, Edition OPU, Alger, 1987, p 35.

7. Nacer-Eddine SAADI, la privatisation des entreprises publiques en Algérie, O.P.U, 2006, p33.

8. جمال غريد، "العامل الشائع، عناصر للإقتراب من الوجه الجديد للعامل الصناعي الجزائري"، مجلة إنسانيات، عدد 1، ربيع 1997 .ص ص 7-23 .

9. Maïté Rungis, l'économie algérienne et le plan de Constantine, Esprit, nouvelle série, N°291, janvier 1961, pp 43-64.

10. Maurice BROGINI, Hydrocarbures et industrialisation en Algérie, In Cahiers de la Méditerranée, n°4, 1, 1972, les hydrocarbures migrations et accueil, pp 1-22.

11. Larbi TALHA, le Pétrole et l'économie Libyenne, Annuaire de l'Afrique du Nord, Paris, 1966, pp 153-231.

12. Gérard Destanne De Bernis, L'industrialisation en Algérie, Revue Tiers Monde, Vol 4, Problèmes de l'Algérie indépendante, 1963, pp 125-137.

13. Jean.Leca, « Algerian socialism: Nationalism, industrialization and state building » in H.Desfosses & J. Levesque,(eds) Socialism in the third world, New York : Preager Publishers, 1975: 144-45.

14. Gérard Destanne De Bernis, « industries industrialisantes et option algérienne », in Tiers monde, Vol.47, 1971 : p 548.

15. ZEMMOUR. Zine-eddine, Réformes économiques et attitudes des cadres : éléments pour une recherche, Revue Insaniyat, N° 42, Oct-Déc 2008, pp 65-78.

16. العياشي عنصر، التعددية السياسية في الجزائر، الواقع و الآفاق، ورقة مقدمة للندوة التي نظمتها جامعة آل البيت والمعهد الدبلوماسي الأردني حول الإنتقال الدموقراطي في المنطقة العربية، بتاريخ 18-19 ماي 1999، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.

17. Djamel GUERID, L'entreprise industrielle en Algérie : les limites d'une acculturation, sous la direction de GUERID, D., Cultures d'entreprise, Oran, Edition CRASC, Avril 1997, pp 117-131.